

## الأزمة الاقتصادية في الخليج وتبعاتها على مجتمع إمارات الساحل 1924-1962



محمد فارس الفارس<sup>(1)</sup>

### ملخص

**الأهداف:** هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على آثار الأزمة الاقتصادية التي عمت منطقة الخليج خلال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، والتي نجمت عن ظهور اللؤلؤ المستزرع بدلاً من اللؤلؤ الطبيعي، ومدى تأثيرها على اقتصاد إمارات الساحل. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على دراسة وتحليل أسباب الأزمة وبداياتها، عندما بدأ انتشار اللؤلؤ المستزرع في إمارات الساحل وفقاً لما جاء في رسائل المسؤولين البريطانيين وتقاريرهم عام 1924، وتأثير ذلك اللؤلؤ على اقتصادها، حتى عام 1962، وهو العام الذي صدرت فيه أول شحنة نفط من أبوظبي، لتنتهي من وقتها آثار الأزمة؛ حيث بدأت إمارات الساحل منذ ذلك الوقت عصراً جديداً هو عصر النفط. **النتائج:** ركزت الدراسة على إبراز الأزمة الاقتصادية التي عمت منطقة الخليج، ومنها إمارات الساحل، في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين؛ كونها أزمة خاصة بمنطقة الخليج فقط؛ لارتباطها بظهور اللؤلؤ المستزرع، ولم تكن نتيجة مباشرة أو مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 1929 إلا بشكل محدود، وأن طول أمد الأزمة الذي استمر لأكثر من عقدين، مرده إدخال بريطانيا المنطقة ضمن إجراءات الحرب التي شاركت بها. **الخاتمة:** اتضح من خلال الأحداث التي حوتها الدراسة، أن الحكومة البريطانية المهيمنة على المنطقة، كان لها دور في تعميق تلك الأزمة واستمرارها

(1) باحث في تاريخ الإمارات والخليج، دولة الإمارات، الإيميل: Dr.m.alfaris@gmail.com

- تُسلم البحث في: 2021/10/26، غُدل في: 2022/5/17، أُجيز للنشر في: 2022/6/16.

لأكثر من عقدين من الزمن، بسبب إجراءاتها قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، وبينت الدراسة دور الهند بعد استقلالها عام 1947، في استمرار معاناة منطقة الخليج، باتخاذها إجراءات صارمة تجاه دخول اللؤلؤ للهند، وتصدير الحبوب للخليج.

**الكلمات المفتاحية:** اللؤلؤ المستزرع، الأزمة الاقتصادية، سنوات

الحرب، الهجرة

## The economic crisis in the Gulf Region and its consequences for the society of the Trucial States 1924-1962

Mohammed F. Alfaris<sup>(1)</sup>

### Abstract

**Objective:** This study aimed to shed light on the effects of the economic crisis that swept the Gulf region during the thirties and forties of the twentieth century, which resulted from the emergence of cultured pearls as an alternative to natural pearls, and the extent of their impact on the economy of the Trucial States. **Method:** The study relied on the study and analysis of the causes of the crisis and its beginnings, when the spread of cultured pearls began in the coastal emirates, according to what was stated in the letters and reports of British officials in 1924, and the impact of that pearl on its economy, to end the study in 1962, the year in which the first oil shipment was exported from Abu Dhabi, to end the effects of the crisis, as the coastal emirates began since that time a new era of oil. **Results:** The study focused on highlighting the economic crisis that swept the Gulf region, including the Trucial States. in the thirties and forties of the twentieth century, being a crisis specific to the Gulf region only, because it was associated with the emergence of cultured pearls, and was not a direct outcome or linked, except limitedly, to the global economic crisis that occurred in 1929, and that the two decades length crisis, which lasted for more than two decades, was due to Britain's involving the region in the war procedures in which it participated.

---

(1) Researcher in the history of Emirates and the Arabian Gulf, UAE. E-mail: Dr.m.alfaris@gmail.com  
- Submitted: 26/10/2021, Revised: 17/5/2022, Accepted: 16/6/2022.

**Conclusion:** It became clear through the events discussed in the study, that the British government dominating the region, had a role in deepening that crisis and its continuation for more than two decades, because of its actions before and during World War II, and the study showed the role of India after its independence in 1947, in sustaining the suffering of the Gulf region, by taking strict measures against the entry of pearls to India, and exporting grain to the Gulf.

**Keywords:** cultured pearls, the economic crisis, war years, immigration

## المقدمة

كانت مهنة الغوص، المهنة شبه الوحيدة في حياة السكان في إمارات الساحل فترة ما قبل النفط؛ حيث عمل بها معظم أفراد المجتمع، ولذلك كانت تشكل العصب الرئيسي لاقتصاد تلك الإمارات، والمورد الرئيسي لمعظم أفراد المجتمع، على الرغم من أن تلك المهنة الشاقة كان لها موسم رئيسي واحد في السنة، يمتد ما بين ثلاثة أشهر وأربعة أشهر خلال فترة الصيف، ليبقى معظم البحارة الذين يشكلون الغالبية العظمى من الطبقة العاملة في المجتمع، بلا عمل بقية شهور السنة، ما عدا بعض الأعمال المؤقتة التي لا تشمل الجميع، ولذلك كان الجميع يتطلع لموسم الغوص الرئيسي؛ إذ إن أي شخص لا تسنح له فرصة الدخول للغوص في ذلك الموسم، عليه الانتظار حتى العام التالي، ويصور لنا المقيم البريطاني روس (Ross 1889, as cited in Persian Gulf administration reports, 1986, v.3, p.30) في تقرير له هذا الوضع بقوله:

إن السكان العرب في الخليج يتطلعون إلى موسم الغوص الصيفي البالغ 100 يوم، كحدث مهم كل عام، فدخلهم الرئيسي يعتمد على الغوص على اللؤلؤ بجميع فئاتهم، وخلال الأعوام السابقة، كانت هذه المحاصيل وفيرة، وفي الوقت نفسه، كانت أسعار اللؤلؤ تتزايد؛ ومن ثم كان هناك ازدياد واضح في ثروات العرب، وبنيت سفن كبيرة أكبر من السابق. وإن نحو 2000 قارب من جميع الأحجام من ساحل عمان (إمارات الساحل)، كانت تعمل في مهنة صيد اللؤلؤ، كما يخرج من البحرين للغرض نفسه نحو 1500 قارب، و1000 من قطر والكويت، وكان عدد الرجال العاملين عليها نحو 30 ألف رجل، وهذه الأعداد الكبيرة من السفن، والعاملون عليها، تقدم صورة واضحة، ليس لحجم هذه المهنة وقوتها فقط، وإنما للاعتماد الكامل لمعظم سكان المنطقة عليها؛ ومن ثم خطورة الانهيار الذي حدث فيما بعد.

لا أحد يعرف متى بدأت مهنة الغوص على اللؤلؤ في الخليج، ولكنها مهنة ضاربة في القدم، وكانت أوج سنوات ازدهارها، فترة النصف الثاني من القرن التاسع

عشر، وأورد جون غوردن لوريمر (Lorimer, 1915, 1, p.2220) في موسوعته "دليل الخليج"، إحصائيات مفصلة عن مهنة الغوص على اللؤلؤ وتجارته، وتحدث عن أهمية تلك المهنة، مشيراً إلى أن صيد اللؤلؤ يعتبر الحرفة الأولى والأساسية، ومصدر الثروة الوحيد لسكان الساحل الغربي من الخليج، وقدّر عدد القوارب التي كانت تخرج في موسم الغوص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بنحو 4500 سفينة، من كل مدن الخليج، أما عدد الذين يعملون بهذه المهنة؛ فقدّر عددهم بنحو 74 ألف شخص، وفي تفاصيل دقيقة عن حجم الصادرات من اللؤلؤ خلال سنوات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، يقول Lorimer (1915):

إن عائدات اللؤلؤ المصدر من الخليج عام 1833، كانت نحو 300 ألف جنيه إسترليني، ارتفعت إلى 400 ألف جنيه عام 1866، وفي عام 1906/1905 وصلت إلى أكثر من مليون وأربعمائة ألف جنيه إسترليني، تضاف إليها قيمة الصادرات من المحار والأصداف التي بلغت عام 1904/1903 نحو 30 ألف جنيه إسترليني.

وبهذه الأرقام الكبيرة، يتبين لنا حجم الثروة التي جناها تجار اللؤلؤ في الهند والخليج خلال أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين. ولكن تلك المهنة القديمة بدأت تشهد بدايات نهايتها بعد توقف الحرب العالمية الأولى عام 1918؛ حيث ظهرت مستجدات غير متوقعة، تمثلت بشكل رئيسي بانتشار اللؤلؤ المستزرع الأرخص ثمناً في الأسواق العالمية، والذي مثل بديلاً مناسباً للشعوب الغنية وخاصة في أوروبا وأمريكا، التي تأثرت اقتصادياً بتبعات الحرب، وبدأت تهتم بحاجاتها الأساسية، ويقل اهتمامها بالكماليات، وأدى هذا الوضع إلى ضربة قاصمة لمراكز إنتاج اللؤلؤ في الخليج، التي تأثر سكانها بهذا الوضع، بعدما بدأت مهنة الغوص تنهار تدريجياً؛ لتدخل المنطقة في أزمة اقتصادية حادة، زادت تبعاتها بنشوب الحرب العالمية الثانية، وإدخال بريطانيا منطقة الخليج ضمن سياسة التقشف التي اتبعتها خلال سنوات الحرب.

## اللؤلؤ المستزرع وانهيار صناعة الغوص

في بداية العشرينيات من القرن العشرين، بدأ اللؤلؤ الطبيعي يواجه تحدياً جديداً أدى إلى انهيار صناعة الغوص على اللؤلؤ برمتها، هذا التحدي تمثل في ظهور منافس جديد للؤلؤ الطبيعي، وهو «اللؤلؤ المستزرع» الذي بدأ ينتشر سريعاً في الأسواق العالمية، ويشكل بديلاً مقبولاً من الجميع؛ بسبب رخص ثمنه، وشبهه التام باللؤلؤ الطبيعي، وكانت أقوى صور التحدي قد تمثلت في وصول هذا اللؤلؤ إلى أسواق الخليج؛ أي إلى مراكز إنتاج اللؤلؤ الطبيعي، في بداية العشرينيات من القرن العشرين، وعبر المقيم السياسي البريطاني بريدو (Prideaux, 1924, as cited in Persian Gulf administration reports, 1986, v.8, p.3) في تقرير كتبه، عن مدى قوة الخصم الجديد بقوله:

هناك تحدّ قوي يزداد قوة مع مرور الوقت، ويشكل خطراً على اللؤلؤ الطبيعي للمرة الأولى عبر التاريخ، ألا وهو ظهور اللؤلؤ المستزرع، وهذا اللؤلؤ بدأ بالانتشار في أسواق منطقة الخليج، وهو لؤلؤ لا يمكن تمييزه عن اللؤلؤ الطبيعي إلا بوساطة أشعة إكس.

اللؤلؤ المستزرع يكاد يكون مطابقاً للؤلؤ الطبيعي في شكله وتكوينه، بعد أن تمكن اليابانيون من تطوير طريقة استزراعه في تسعينيات القرن التاسع عشر، وجاءت توقيت دخول هذا اللؤلؤ إلى الأسواق، موافقاً للمتغيرات التي أفرزتها سنوات الحرب؛ حيث خرجت معظم دول العالم الكبرى منهكة من تلك الحرب، وكان اقتصادها يئن، وأصبحت الأولويات لدى شعوب تلك الدول، الاهتمام بمتطلبات الحياة الرئيسية، فيما أصبحت الكماليات، ومنها اللؤلؤ، شيئاً ثانوياً؛ ولهذا وجد اللؤلؤ المستزرع الأرخص ثمناً، إقبالاً كبيراً، وكانت تلك ضربة قاصمة لتجارة اللؤلؤ الطبيعي، وتجارها الذين أصبحوا في وضع لا يحسد عليه، وبدؤوا بمحاولات للبحث عن الطرق المناسبة لتجاوز هذه الأزمة.

## خط اللؤلؤ المستزرع بالطبيعي

لم تكن الأزمة الجديدة المتمثلة في الانتشار السريع للؤلؤ المستزرع، مجرد أزمة طارئة يمكن تجاوزها ببعض الإجراءات، وإنما أزمة كبيرة؛ كونها تضرب صناعة الغوص في العمق؛ ومن ثم، فجميع الحلول لا تجدي؛ إذ إن هذا المنافس انتشر في الأسواق العالمية الخارجية التي لا يمكن التحكم بها أو فرض قيود عليها، وهي أسواق تستقبل كل أنواع السلع وتحدد الأفضل بحسب الجودة والقيمة؛ ومن ثم فأى إجراءات تتخذ في أي مدينة بالخليج، لن يكون لها أي تأثير حتى لو تضافرت الجهود كلها لإيجاد حل ما، كما أن سرعة انتشار اللؤلؤ المستزرع وشدة الإقبال عليه، جعل من الصعب اتخاذ أي إجراءات لمحاربتة؛ ومن ثم كان الحل الوحيد لدى كثير من تجار اللؤلؤ، الذين بدؤوا يشعرون أن لؤلؤهم الطبيعي لا يجد إقبالاً كالسابق، أن يقوموا بخط اللؤلؤ الطبيعي الذي بحوزتهم، باللؤلؤ المستزرع الذي بدأ يعم الأسواق، وإيهام المشتريين أن هذا لؤلؤ طبيعي يعرض بسعر مناسب. ونظراً لصعوبة فعل هذا الشيء في الهند، حيث يوجد كبار التجار وخبراء اللؤلؤ، رأوا أن أفضل طريقة، هي إدخال اللؤلؤ المستزرع إلى منطقة الخليج، حيث لا توجد رقابة ولا جمارك تقوم بالفحص والتدقيق، ليتم خطه بالطبيعي، في أماكن استخراج اللؤلؤ الطبيعي في منطقة الخليج، ثم يصدر من هناك على أنه لؤلؤ طبيعي قادم من المصدر، ويبدو ذلك واضحاً مما ورد في رسالة من عيسى بن عبداللطيف السركال<sup>(1)</sup> الوكيل المحلي للسلطة البريطانية في إمارات الساحل إلى المقيم السياسي البريطاني، بتاريخ 15/7/1924، أوضح فيها أن الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي<sup>(2)</sup>، تلقى رسائل من بومبي، تفيد بأن بعض الأشخاص من دبي، اشتروا لؤلؤاً مستزرعاً بـ 2 لآك؛ بغرض خطها باللؤلؤ الطبيعي لأجل بيعه على أنه لؤلؤ طبيعي، وعلى أثر ذلك، أصدر الشيخ سعيد إعلاناً بخصوص هذا الموضوع في يوليو 1924، يقول نصه:

(1) اعتمدت بريطانيا على وكيل محلي لإدارة مصالحها في إمارات الساحل منذ عام 1825، وكان مقره في الشارقة، وألغى هذا المنصب عام 1949. للمزيد من التفاصيل عن دور الوكيل، انظر: (الصايغ، 1993).

(2) حاكم دبي خلال الفترة (1912-1958)

بهذا أخطر جميع المهتمين ببيع وشراء اللؤلؤ، سواء كانوا عرباً أم إيرانيين أم هندوساً أم من بني ياس أم من مواطني سورات، أنه تأكد لي وجود لؤلؤ مستزرع في دبي وما حولها، قد رأيته مع بعض الأشخاص، وأحذر جميع المذكورين هنا ألا يتعاملوا بمثل هذا اللؤلؤ، أو يمزجوه مع اللؤلؤ الطبيعي، وإذا وجد هذا اللؤلؤ مع أي شخص، أو بين اللؤلؤ الذي يبيعه، فسيعاقب بالغرامة، ويتم إبعاده من هذا البلد وتصادر ممتلكاته (as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries,1995, v.2, pp.467-468).

وعلق الوكيل المحلي على ذلك قائلاً:

إن هناك احتمالاً بوجود لؤلؤ مستزرع مع تجار هندوس، وتجار من حيدر آباد وإيران، حيث يتاجر هؤلاء مع بومبي، وأنه أرسل رسالة إلى الهندوس، يحذرهم من خلط اللؤلؤ المستزرع مع الطبيعي في تعاملاتهم مع العرب، ويطلب الإذن من المقيم البريطاني بمصادرة اللؤلؤ المستزرع إذا وجد مع الهندوس والأجانب.

ويبدو أن بعض القائمين على هذا الفعل، هم أنفسهم الذين يتاجرون باللؤلؤ الطبيعي. أدى انتشار اللؤلؤ المستزرع إلى ضربة قاصمة لتجارة اللؤلؤ الطبيعي، وإلى خسائر فادحة لكبار ممولي سفن الغوص وتجار اللؤلؤ، وخاصة التجار الذين كانوا يحتفظون بكميات كبيرة من اللؤلؤ؛ حيث يبدو واضحاً أن أسعار اللؤلؤ الطبيعي أخذت تنخفض تدريجياً، وأثرت على صناعة الغوص، ولهذا تحدثت رسالة الوكيل المحلي عن عمليات خلط اللؤلؤ المستزرع بالطبيعي، يقوم بها كبار التجار الأجانب كما جاء في الرسالة، وهو إجراء قاموا به على ما يبدو، لتدارك الخسارة الكاملة. ولكن عمليات الغش تلك، التي حاول بعض التجار تجاوز خسائره من خلالها، كانت تساهم بالمزيد من الأضرار لمهنة الغوص التي يعيش عليها الآلاف من الأسر في الخليج، خاصة أن المهنة كانت مازالت تزاوّل، ومازالت السفن تخرج للغوص بأعداد كبيرة، ولذلك تنبّه الشيخ سعيد بن مكتوم إلى ما يقوم به تجار اللؤلؤ الأجانب

والمعاونون معهم من التجار المحليين، من ضرب لاقتصاد المنطقة، ولاحظ تكاثر الممولين الهنود في دبي منذ أن بدأت الأزمة؛ مما يعني أن لهذا التكاثر صلة بعمليات خلط اللؤلؤ؛ ومن ثم بدأ يعاملهم معاملة تختلف عن السابق، ويقول المقيم السياسي البريطاني بريدو في تقريره "إن الشيخ سعيد ظل يعامل البانيان (الهندوس) معاملة قاسية، معترضاً على تزايد أعدادهم في أراضيه" (Prideaux, 1924, as cited in Persian Gulf administration reports, 1986, 8, p.2). ويشير بريدو في تقرير آخر إلى "أن الشيخ سعيد استمر في التضييق عليهم من خلال رفع الإجراءات عليهم، سواء لمحالهم أو لسكنهم بنسبة 500%، واشتكى هؤلاء للمقيم البريطاني من تأخر تسليم البضائع إليهم من متعهدي الشحن والتفريغ" (Prideaux, 1925). ويبدو أن سبب تأخر التسليم، يعود إلى إجراءات التفتيش التي بدأت تبحث عن اللؤلؤ المستزرع بين البضائع المرسلة باسمهم، ولكن كل تلك الإجراءات لم تحد من التدهور السريع لقيمة اللؤلؤ الطبيعي؛ فقد انخفضت معدلات تصديره من منطقة الخليج التي تضررت كل إماراتها بالضرر نفسه؛ لتنخفض إلى 1,200,000 جنيه إسترليني عام 1925، ثم إلى 100,000 جنيه إسترليني عام 1926 (Bowen, 1951, p.2). وهكذا استطاع اللؤلؤ المستزرع، وخلال سنوات قليلة، أن يضرب اللؤلؤ الطبيعي بقوة، ويقلل من قيمته كحجر كريم في أعين أولئك الذين يتقلدونه، كما أن بعض النساء أصبحن يفضلنه؛ حيث يبدو أكثر اتساقاً في شكله، ونتيجة لذلك فإن لآلئ الخليج أضحت مع مرور الوقت، لا تحقق عشر قيمتها، عما كانت عليه في بداية القرن العشرين (Bowen, 1951).

### سنوات الثلاثينيات: تأثر أعمال الغوص وانهيار الأسعار

أخذ اللؤلؤ المستزرع ينتشر بسرعة في الأسواق العالمية؛ ليحل محل اللؤلؤ الطبيعي تدريجياً، وبدأت الأمور تزداد سوءاً مع مرور الوقت، وفي عام 1929، فجأة وقع حدث كبير، أسهم في ازدياد أزمة اللؤلؤ الطبيعي؛ ففي خريف عام 1929، بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية التي نتجت من الانهيار المالي الضخم في بورصة الأوراق المالية في نيويورك، تبرز بقوة وتتسع تدريجياً، وكانت هذه الأزمة من

الشدة والانتعاش؛ بحيث اجتاحت العالم أجمع، وأثرت على اقتصاده؛ ومن ثم أطلق عليها اسم الكساد الكبير "The Great Depression"؛ حيث هبطت الدخول هبوطاً كبيراً، كما هبط مستوى العمالة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في أمريكا وحدها 15 مليوناً، وهبطت الأسعار إلى الحضيض (شليبي، 2006)، كما هبطت التجارة العالمية إلى أكثر من النصف؛ لأن معظم دول العالم لم تستطع توفير غطاء من الذهب لعمالتها؛ وعليه أوقفت استيراد المواد الكمالية، وكان اللؤلؤ الطبيعي إحدى تلك المواد (الفارس، 2000).

في منطقة الخليج العربي، حيث السوق الرئيسية التي تمد العالم بأفضل اللؤلؤ، كان الوضع في أواخر العشرينيات غاية في السوء؛ حيث يكابد أصحاب سفن الغوص وتجار اللؤلؤ من أجل إيجاد مخرج لأزمتهم التي تتفاقم، لتحل عليهم الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة نفسها؛ مما أدى إلى ازدياد الوضع سوءاً، ويقول بيسكو Biscoe (1929) المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقرير له، متحدثاً عن التأثيرات في الخليج:

إن الكساد الذي أصاب سوق الأوراق المالية (وول ستريت) في نيويورك، كانت له آثار مدمرة على مبيعات اللؤلؤ؛ فالتجار الذين حملوا لؤلؤهم إلى الهند، لم يستطيعوا بيع نصف الكمية، وأبدى بيسكو تخوفه من أن يسوء الوضع بشكل أكبر في الأعوام التالية (as cited in Persian Gulf administration reports, 1986, v.8, p.50)، (كما ورد في الفارس، 2012).

وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد؛ فقد بدأت آثار الأزمة تتزايد، ويشير أحد التقارير البريطانية، مؤرخ في عام 1930، إلى تكبد تجار إمارات الساحل، خسائر فادحة عام 1929، وترتب على ذلك، أن خرج لموسم الغوص عام 1930 عدد أقل من المعتاد من سفن الغوص، وكان محصول ذلك العام ضعيفاً، واستمرت خسائر التجار، وانخفضت الأسعار بنسبة 50% عما كانت عليه عام 1929، ونتيجة لذلك نشأت حالة من التذمر بين البحارة، وعجز ربابنة سفن الغوص في كثير من الأحيان، حتى

عن توفير إمدادات الغذاء للغواصين، ومما زاد الأمر سوءاً، أن تجار اللؤلؤ اتفقوا فيما بينهم على خفض أسعار اللؤلؤ، كما حدث عام 1929 (Biscoe, 1930, as cited in) 1986 (The Persian Gulf administration reports). ولاشك أن انخفاض الأسعار إلى النصف خلال عام واحد، يبيّن مدى حجم الأزمة الآخذة في التفاقم.

أخذت الأوضاع الاقتصادية تتدهور سريعاً منذ بداية الثلاثينيات؛ فهناك تقرير كتبه الوكيل المحلي، يشير إلى أن موسم الغوص الذي بدأ مع موسم الغوص الكبير في بداية إبريل 1931، واستمرت حتى 20 سبتمبر، لم تكن مثل سابقتها؛ فقد كان المحصول ضعيفاً، والأسعار أكثر ضعفاً بسبب الركود التجاري، الذي أدى إلى خفض الأسعار إلى نحو 50%، ويؤكد التقرير أنه مع انخفاض الأسعار، فإن المشترين لم يحضروا للمنطقة، وظلت كميات كبيرة من اللؤلؤ في أيدي التجار لا تجد من يشتريها، ونشأت أزمة اقتصادية حادة؛ حيث وصل الفقراء إلى حافة المجاعة، أما التجار وربابنة السفن؛ فقد عجزوا عن الوفاء بديونهم (-Bin Abdulla 1931, as cited in Persian Gulf administration reports, 1986, v.9, p.42).

ولكن تردي الأوضاع، لم يوقف العمل بهذه المهنة؛ لأن معنى ذلك هو حدوث مجاعة، فالانغلاق الذي فرضته بريطانيا على المنطقة طوال تاريخ وجودها فيه، أوجد بيئة فقيرة ومعزولة، لا يستطيع أبنائها التواصل مع بلدان أخرى، سوى دول الخليج التي تتشابه ظروفها مع إمارات الساحل؛ ومن ثم، فإن الاستمرار بهذه المهنة كان الخيار الوحيد، وحتى المسؤولين البريطانيون كانوا مدركين جيداً لهذا المأزق، ويمكننا الاطلاع على النظرة البريطانية من خلال قراءة تقرير كتبه تشارلز بلجريف (Belgrave 1934) مستشار حكومة البحرين، يقول فيه:

على الرغم من الكساد الاقتصادي في أوروبا وأمريكا، والحالة المتردية للسياسات الدولية، ومع ازدياد تصدير اللؤلؤ المستزرع من اليابان، وتسببه في الهبوط المستمر لتجارة اللؤلؤ، فإن الغوص على اللؤلؤ في

الخليج، لايزال أهم صناعة فطرية للدويلات العربية الواقعة على الساحل العربي من الخليج، فكل سنة يبحر الآلاف من العرب من الموانئ الرئيسية بداية الطقس الدافئ، إلى مناطق صيد اللؤلؤ التي تمتد من الكويت حتى دبي، وكانت هناك سنوات من الازدهار عندما وصلت قيمة اللؤلؤ المصدر من البحرين إلى أرقام مذهلة (مليون جنيه إسترليني). أما الآن فبسبب الكساد، واللؤلؤ المستزرع، أصبح الرقم واحداً على عشرة من هذا المبلغ (Belgrave, 1934, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.369)

وحتى نطلع على صورة حيّة للوضع في تلك الفترة، أجريت مقابلة مع الأديب علي التاجر، أحد الذين عاصروا تلك الفترة، روى لي فيها مدى تأثير الأزمة الاقتصادية على حياة السكان كما رآها، يقول التاجر:

وصلت إلى دبي قادماً من البحرين عام 1938، وكانت الحياة الاقتصادية في الإمارات في ذلك الوقت ميتة، وكان اللؤلؤ يلفظ أنفاسه، وكان السكان يعتمدون كلياً على صيد الأسماك وتجفيفها، ثم تصديرها إلى شرق آسيا، لتستعمل أسمدة، كما كانوا يصدرون زعانف أسماك القرش إلى أوروبا، وكان بعض الأشخاص يتاجرون بالأخشاب مع إفريقيا الشرقية والهند، بوساطة السفن الشراعية، وكان التجار الهندوس يحتكرون تجارة الأطعمة والأقمشة، وبعد عام 1938، قدم بعض التجار الكويتيين؛ مثل مرشد العصيمي وعبدالله الشايحي، إلى دبي، وخلال تلك الفترة، كان في أبوظبي ثلاثة دكاكين فقط، ولم يكن يوجد فيها طبقة تجار، سوى تجار اللؤلؤ، وكان هؤلاء في حالة سيئة جداً بسبب انهيار تجارة اللؤلؤ، وكان هناك بعض التجار الهندوس في أبوظبي، أهمهم التاجر بوجراج الذي كان يملك محلاً صغيراً، أما بقية الإمارات؛ فقد كان وضعها الاقتصادي غاية في السوء، ولم يكن هناك سوى بعض السفن التي تعمل بالتجارة الخارجية (علي التاجر، اتصال شخصي، 15 يونيو 1993).

## تعمق الأزمة بسبب التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية

كان هناك تدخل واضح لبريطانيا في شؤون إمارات الساحل الداخلية ، من خلال تدخلها في الخلافات المالية بين الممولين الهنود الذين يعتبرون من رعاياها، وأبناء المنطقة ، حيث وقفت بقوة إلى جانب رعاياها، كما اعترضت على الإجراءات التي اتخذها الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي ضد الممولين الهنود، على الرغم من أن معاهدة عام 1892 التي عقدها بريطانيا مع إمارات الساحل، حصرت التدخل البريطاني بالشؤون الخارجية التي ركزت على رغبة بريطانيا بإبعاد القوى الأجنبية عن المنطقة، وتركت الشؤون الداخلية لحكام المنطقة، والمشكلة الكبرى أن تدخلاتها في القضايا الداخلية كانت منحازة؛ حيث انحازت لصالح رعاياها الهنود لدى تكاثر خلافاتهم مع تجار إمارات الساحل بعد بدء الأزمة في بداية العشرينيات من القرن العشرين، وكان لهذا الانحياز دور كبير في تعقد الأمور بدلاً من حلها؛ حيث تركت الفرصة سائحة لرعاياها الهنود، باستغلال الوضع وحياسة بعضهم على أملاك المدينيين من تجار المنطقة؛ ففي عام 1920، كتب المقيم السياسي البريطاني إلى حكومته، بخصوص بعض المدينيين من تجار إمارات الساحل، لتجار هنود، وذكر في رسالته أن التاجر الهندي كيسو بن جهتا ، له دين بمبلغ 400 روبية عند التاجر أحمد بن سليمان، ودعوى أخرى من مولجي كانجران ، ضد التاجر إبراهيم خنداري يطلب منه 300 روبية، ودعوى ثالثة من لولو بانبييه ضد التاجر راشد بن سليم يطلب منه 500 روبية، وذكر المقيم في رسالته أنه جرى العرف في المنطقة على أن يكون للدائن حق مصادرة قوارب المدين ومحتوياتها (القاسمي، 1996)، وقد قام الممولون الهنود بالكتابة لكل من الوكيل المحلي والمقيم البريطاني لاتخاذ إجراءات حماية؛ فعلى سبيل المثال، بعث كل من فيرومال فالاباداس وورباناداس جيتانند برسالة من دبي مؤرخة في 26 مايو 1933 إلى المقيم السياسي، يطالبون فيها بحقهم في سلفة بمبلغ 4 آلاف روبية اقترضها منهم قبل أربعة أعوام شخص يدعى سالم بن مصبح، وبدوره كتب المقيم لحسين عماد القائم بأعمال الوكيل المحلي لإجراء اللازم، مشيراً إلى أن الوكيل السابق قد تهاون في استرداد حقوقهم (القاسمي، 1996). ولم يكتف

الممولون الهنود بكل هذه الحماية البريطانية لهم، بل استخدموا سلطتهم في بلادهم الهند للانتقام من التجار المقترضين من مواطني إمارات الساحل، ومن أمثلة ذلك، أن قام بعضهم باستصدار قرارات من المحكمة العليا في بومبي، ضد أحد الدائنين من تجار اللؤلؤ من مواطني دبي. ويشير أحد التقارير البريطانية إلى أنه في مايو/ أيار 1930، وصلت أنباء إلى دبي، تفيد أن بعض الهنود الذين دفع لهم التاجر عبدالله بن يوسف بن عبدالله (أحد مواطني دبي) مبلغ 80 ألف روبية نظير ديون والده، استصدروا أمراً من المحكمة العليا في بومبي باعتقاله، وأثارت هذه الحادثة بعض التوتر في دبي؛ مما دفع الشيخ سعيد بن مكتوم إلى التهديد باعتقال كل الهندوس المقيمين في دبي، وهنا تدخل المقيم البريطاني، ونصح بعدم اتخاذ أية إجراءات ضد الرعايا البريطانيين، وفي الوقت نفسه أصدر أمراً للسفينة "لوبين" بمراقبة التطورات، وفي نهاية الأمر، تم إطلاق سراح عبدالله بن يوسف على أمل أن تتم تسوية القضية دون اللجوء إلى المحاكم الهندية (Biscoe, 1930, as cited in Persian Gulf ad-ministration reports, 1986, v. 8, p.42). وكان هناك اهتمام بريطاني بمعاقبة أي تاجر من أبناء المنطقة يقوم بالتجارة باللؤلؤ المستزرع، ومن أمثلة ذلك، أن الوكيل السياسي البريطاني بالبحرين إيفرارد جاستريل Gastrell أرسل رسالة مؤرخة في 21 سبتمبر 1933 إلى الوكيل المحلي بالشارقة، يقول فيها: "نما إلى علمي أنه وردت إليكم شكاوى وتقارير من تجار ساحل عمان المتصالح، بأن هناك من يخلط اللؤلؤ الياباني المستزرع مع اللؤلؤ الحقيقي، ما حدا بتجار بومبي إلى الامتناع عن شراء لؤلؤ الإمارات، ونتج عن ذلك ضرر كبير"، وطلب جاستريل بالرسالة نفسها المزيد من التفاصيل بعد أن تم القبض على بعض التجار في البحرين ممن يتعاملون باللؤلؤ المستزرع (Gastrell, 1933, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.228). (كما ورد في الفارس، 2012). ورد عيسى بن عبداللطيف السركال الوكيل المحلي للسلطة البريطانية على جاستريل برسالة مؤرخة في 30 سبتمبر 1933، أشار فيها إلى أن هذا الأمر لم يمارس بشكل كبير، وتم في حدود ضيقة؛ حيث ألقى القبض على تاجر من نجد يقوم

ببيع اللؤلؤ الياباني المستزرع، وأن الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة اتخذ إجراءات صارمة بحقه؛ إذ أودع السجن، وعُزِم ألف روبية، وأخذ ما عنده من لؤلؤ مستزرع، وأشار الوكيل المحلي في رسالته إلى وصول أخبار من بومبي لتجار إمارات الساحل، عن إرسال لؤلؤ مستزرع مخلوط بالطبيعي من تلك الإمارات، وأن حكامها مهتمون كثيراً لهذا الأمر، لذا فهم يتابعون الأخبار (Bin Abdullatif, 1933, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.230). هناك مراسلات عديدة تحويها الوثائق البريطانية بين المسؤولين البريطانيين، عن الشخصين اللذين ألقى القبض عليهما في الشارقة والبحرين، وبحوزتهما لؤلؤ مستزرع، ولكن هذا الاهتمام البريطاني بما قام به اثنان من أبناء المنطقة، لم يكن بالدرجة نفسها من الاهتمام حيال ما قام به الممولون الهنود الذين كانوا السبب الرئيسي في دخول اللؤلؤ المستزرع للمنطقة.

### إمارات الساحل خلال سنوات الحرب العالمية الثانية

كانت سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، أسوأ بكثير من سنوات الثلاثينيات؛ فقد عانت كل إمارات الخليج من آثار الحرب، وأصيب أبناء إمارات الساحل والمنطقة عموماً، بخيبة أمل كبيرة، بعد ظهور بصيص أمل في الإعلان عن اكتشاف النفط في بعض الأماكن في الخليج، ولكن بدء الحرب العالمية الثانية عام 1939، بدد تلك الأحلام، وظهرت تحديات ومخاطر جديدة، أفرزتها مشاركة بريطانيا بالحرب، أهمها أن أصبحت منطقة الخليج ضمن نطاق الحرب، وهو إجراء خطير كان من الممكن أن يؤدي إلى أن تصبح المنطقة هدفاً للقوى المعادية لبريطانيا، كما أن بريطانيا طبقت سياسة التقشف على منطقة الخليج، وأصبحت المون الغذائية الرئيسية توزع بنظام الحصص.

### (أولاً) منطقة الخليج ضمن نطاق الحرب

لم تكتف بريطانيا بتكبير منطقة الخليج بالمعاهدات، وبإغلاق المنطقة في وجه كل القوى الأوروبية وغيرها، طوال فترة هيمنتها عليها، وإنما أكملت سلبياتها

بإدخال منطقة الخليج ضمن نطاق مجريات الحرب التي شاركت فيها، من خلال إقامتها لمطارات وقواعد عسكرية في أكثر من مكان بالخليج، ومن ضمنها إمارات الساحل، واستخدام تلك المطارات والقواعد في أثناء الحرب، وفيما يخص إمارات الساحل، تقول فاطمة الصايغ (1995) إنه عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان الإنجليز يملكون عدداً كافياً من مهابط الطائرات والمطارات للاستعمالات العسكرية والمدنية في إمارات الساحل، ففي أبوظبي كان هناك مدرج في جزيرة صير بني ياس تستعمله الطائرات الحربية في حالة الهبوط الاضطراري، وهناك مدرج آخر وخزان وقود في جزيرة أبوظبي، وفي دبي كانت هناك قاعدة للخطوط الجوية الإمبراطورية فيها مدرج أرضي وخزان وقود، كما كان خور دبي يشكل مدرجاً مائياً مناسباً، أما في الشارقة؛ فقد كان هناك مطار منتظم، وفي كلباء كان هناك مدرج وخزان وقود، وفي رأس الخيمة كان هناك مدرج للهبوط الاضطراري للطائرات الحربية، ونظراً لظروف الحرب في أيامها الأولى، كان الطيران المدني قليلاً؛ إذ انصب كل الجهود على الطيران الحربي، وفي عام 1941 وعندما اشتد سعي الحرب، سمح الإنجليز لطائرات النقل التابعة للخطوط الجوية الهولندية باستخدام مطار الشارقة، ويقول ناصر بن عبداللطيف السركال الذي عاصر تلك الفترة:

بعد قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، ودخول بريطانيا وحلفائها الحرب ضد الألمان وحلفائهم، أنشأت بريطانيا قاعدة جوية لسلاح الجو الملكي في مطار الشارقة، وصار المطار يستخدم مدنياً وعسكرياً، وفي عام 1940، جاءت حامية عسكرية جوية مكونة من مجموعة من الطائرات والجنود الإنجليز إلى الشارقة، وقامت القوات البريطانية ذات يوم بضرب غواصة إيطالية قرب جزيرة أبو موسى، كما قام الإيطاليون بغارة جوية على البحرين، وبالتحديد قرب أنابيب النفط فيها، منطلقين من القاعدة الإيطالية في مصوع بالصومال (كما ورد في عبدالرحمن، 1990).

وذكر لي علي التاجر في أثناء مقابلي له :

أنه قبل الحرب، كانت بواخر شركة جري ماكنزي Gray Mackenzie البخارية البريطانية تأتي من الهند، إلى دبي والبحرين والكويت، أربع مرات

في الشهر، وفي أثناء الحرب قلّت هذه البواخر، بسبب استخدام الإنجليز لبعضها في العمليات الحربية، فاستعيض عن هذه البواخر بسفن صينية صغيرة، وقلّ عدد الرحلات، ليصبح مرتين في الشهر، ثم مرة واحدة، ثم أصبحت السفن تأتي مرة كل شهرين (التاجر، اتصال شخصي، 1993).

### (ثانياً) بريطانيا تطبق سياسة التقشف على المنطقة

وضعت بريطانيا منطقة الخليج البعيدة عن ساحة الحرب، في نطاق إجراءات التقشف التي تحدث عادة أوقات الحروب، وأدى ذلك إلى نقص الأغذية، وارتفاع الأسعار، ورواج السوق السوداء، والتهديب، وغيرها من الأمور؛ ففي عام 1941، دخلت اليابان الحرب، واكتسح اليابانيون بسرعة مناطق زراعة الأرز في جنوب شرق آسيا، التي كانت تزود منطقة الخليج بالأرز وغيره من المواد الغذائية، ونقلوا حرب الغواصات إلى المحيط الهندي، وغرقت سفن تحمل الأغذية بين الهند والخليج، ونتج عن ذلك نقص حاد في المواد الغذائية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ووضعت الحكومتان البريطانية والأمريكية نظاماً للدعم الاقتصادي وتوزيع الغذاء، تخفيفاً للضائقة التي أصابت كل دول الشرق الأوسط، واضطر البريطانيون إلى تقديم مساعدات مالية نقدية بدءاً من عام 1941، وكانت المخصصات الغذائية لمنطقة الخليج، وبقية الدول العربية التي ما زالت تحت الاستعمار، ترد من خلال السلطة البريطانية في كل من الهند ومصر؛ إذ كانت وزارة الأغذية في حكومة الهند، تزود دول الخليج والمنطقة الشرقية من السعودية، في حين كان مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة يزود جدة وبلاد الشام والعراق؛ حيث سيطرت هاتان السلطتان على صفقات السلع الرئيسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وقامت بتخصيص كميات معينة من الأقمشة والحبوب والأرز والشاي والسكر، ونوع أو اثنين من أنواع الأغذية الأساسية لكل من الدول الواقعة تحت إدارتها، وكانت هذه السلع المدعومة من الحكومتين البريطانية والأمريكية، تباع أو تعطى للحكومات في الشرق الأوسط (فيلد، 1986).

وأدى النقص في المواد الغذائية القادمة من شرق آسيا، الذي كان بسبب تداعيات الحرب، إضافة إلى الاجتياح الياباني لمناطق زراعة الأرز، إلى قيام السلطة البريطانية في الخليج باتخاذ إجراءات تقشف، وتطبيق إجراءات قاسية في المنطقة، تتمثل في توزيع المواد الغذائية بنظام البطاقات، ويمكننا رؤية الصورة بشكل أوضح من خلال رسالة للوكيل السياسي في البحرين، موجهة إلى مستشار حكومة البحرين بتاريخ 1941/9/17 ذكر فيها أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تأتي الاحتياجات الغذائية وغيرها إلى منطقة الخليج، من الهند وبورما وسيلان، والهدف من ذلك هو أن مسؤولي الترحيل في وزارة الحرب، تلقوا توجيهات بأن يتم شحن المؤن الواردة في برنامج الاحتياجات الشهرية فقط، التي تصنف على أنها واردات ضرورية، ولذلك فإن هذه السلع الضرورية هي التي ينبغي أن تدرج في برنامج الاحتياجات الشهرية (William,1941, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d.) (كما ورد في الفارس 2012)، وفيما يخص الإمارات، صدر قرار تحديد الاحتياجات الشهرية لكل إمارة على ما يبدو، في أواخر عام 1941 أو بدايات عام 1942، فأرسل عبدالرزاق رزوقي الوكيل المحلي، رسائل إلى حكام الإمارات، يطلب منهم تحديد مقدار ما يحتاجون إليه من سلع كل شهر، وكمثال على ذلك، ما جاء في رسالته للشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي التي يقول نصها:

من خان صاحب عبدالرزاق، وكيل باليوزية الدولة البريطانية المعظمة في عمان المتصالح، إلى حضرة الرجل الأكرم حميد المكارم الشيخ شخبوط ابن سلطان حاكم أبوظبي، في كتابي عدد 422 المؤرخ في 25 إبريل 1942 الذي لم يصلني عليه جواباً حتى الآن، رجوت حضرتكم أن تخبروني فوراً عما تحتاجون إلى توريده في كل شهر من الهند من المواد التالية: الحنطة، الطحين، السكر، الشاي، القهوة، العيش (-) Rezoqi,1942, as cited in Un- (published Documents [R/5/4/13], n.d.

ونلاحظ مما ورد في الرسالة، أن السلطة البريطانية حددت 6 سلع من المواد الغذائية فقط للسكان، هي المسموح باستيرادها، ويبدو أن كل إمارة كانت تكتب احتياجاتها للسلطة البريطانية، ولو ألقينا نظرة على رسالة الشيخ سلطان بن

صقر القاسمي حاكم الشارقة، الذي حدّد احتياجات إمارته، وهي "300 طن بعدد 4 آلاف شوال من الأرز، و50 طناً بعدد 500 شوال من السكر، و10 أطنان بعدد 50 شوالاً من القهوة، و12 طناً بعدد 30 صندوقاً من الشاي، و15 طناً بعدد 200 شوال من الحنطة" (Alqasmi, 1942, as cited in Unpublished Documents) [R/5/4/13], n.d.، فنلاحظ أن الاحتياجات المطلوبة، لا تشمل الملابس والأقمشة والأحذية، وهي مستلزمات رئيسية أيضاً، وتقتصر على الطعام المحدد بسلع معينة؛ مما يعني أن المستلزمات الأخرى الضرورية أيضاً في حياة الناس، أصبحت من الكماليات في زمن الحرب، لمنطقة لم تكن مشاركة في تلك الحرب، وهذا بالطبع قد أدى إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، التي أصبح استيرادها مقنناً، كما نشط بعض التجار الذين استغلوا فرصة نقص المواد الغذائية، في بيع مواد غذائية غير صالحة للاستخدام، وحول ذلك، يقول المؤرخ حميد بن سلطان الشامسي<sup>(3)</sup> المعاصر لتلك الفترة، إنه خلال سنوات الحرب، اشتدت وطأة الغلاء لدرجة لم يعهد مثلها سابقاً، فأخذت الحكومة البريطانية تموّن هذا الساحل بالحنطة من أستراليا، والسكر من الهند، والشعير والذرة والأرز من العراق، وكان الأرز المستورد من العراق الذي يسميه أهل عمان "السهوي" تعافه حتى الدواب لسوء هضمه، وبسبب سوءه، أحدث في أجسام الناس القروح والتورم، ومات خلق كثير، وأصاب الناس جوع وفقر مدقع، بل عراء كذلك، وانعدمت الأقمشة تقريباً، وصار سعر ذراع القماش ثلاث روبيات هندية، واضطر بعض الفقراء إلى ارتداء أكياس الأرز والحنطة، وبقيت هذه الحالة ثلاث سنين، حتى وضعت الحرب أوزارها ( الشامسي، 1986).

هناك رسالة من الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة، مؤرخة في 25 أبريل 1942، ويستفسر في رسالته الموجهة للوكيل المحلي، إن كان الاستيراد سيتم مباشرة من الموردين، أو بوساطة التجار وأصحاب المراكب، ويطلب فيها 200 طن من الأرز، و50 طناً من الطحين، و20 طناً من الحنطة، و600 طن من السكر، و1000 رطل من الشاي (Bin Salim, 1942, as cited in Unpublished Documents)

(3) مؤرخ إماراتي له مخطوطة واحدة بعنوان « نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار»، مؤرخة بتاريخ 15 محرم 1360 للهجرة الموافق 11 فبراير 1941.

([R/5/4/13], n.d.). ومن الواضح أن السلطة البريطانية في البداية، تركت كل إمارة تستورد ما تريد، بالتعامل المباشر مع التجار، ثم أصبحت الطلبات تستورد من خلالها، وبكميات محدّدة سلفاً، فالنظام المتكشف الذي اتبع في توريدها، كما هو واضح من رسائلها المتبادلة مع الحكام، يعطينا صورة عن الإجراءات التي كانت تتغير من حين إلى آخر؛ نتيجة استمرار الحرب، وتلك الإجراءات تبين أيضاً قتامة الوضع الاقتصادي في إمارات الساحل، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ حيث ترتب على تقنين توزيع الأغذية، ارتفاع أسعار السلع عامة.

كانت كتابة الطلبات الشهرية لجميع السكان، تستغرق وقتاً طويلاً، ولنا أن نتخيل كيف تتم تلك الإجراءات التي تبدأ بحصر الاحتياجات الفعلية، ثم رفعها للوكيل المحلي للسلطة البريطانية، وإرسالها بعد ذلك إلى المقيم البريطاني، ومنها إلى الهند أو الدول الأخرى، ثم انتظار وصول تلك السلع، وسط الظروف الصعبة في أثناء فترة الحرب، ولاشك أنها كانت معاناة تتطلب الكثير من الصبر، من السكان الذين يعانون شظف العيش وقلة الموارد وصعوبة الحصول على لقمة العيش، ومن التجار الذين كانوا يواجهون إجراءات تزداد صعوبة بمرور الوقت، وتتغير بين حين وآخر، وحتى نطلع على صورة من صور معاناة التجار مع تلك الإجراءات، نورد مضمون رسالة مشتركة لاثنين من تجار الشارقة، هما حسن بن مختار وحسين حسن، مؤرخة في 10 مارس 1942، وموجهة للمقيم السياسي البريطاني، يستفسران فيها عن سبب عدم منحهما إذناً بالترخيص لاستيراد بعض السلع، ومن ضمنها الأقمشة؛ حيث اشترط عليهم المقيم أن تتضمن رسالتهما، كمية الأقمشة المطلوبة بالتفصيل، وعلى الرغم من أنهما أوردتا طلب الأقمشة ضمن الطلبات، فإن المقيم البريطاني اشترط أن تتم كتابة الطلبات بشكل مفصل ودقيق، ولا يسمح بإغفال اسم أي نوع من البضائع المراد استيرادها، وعلى ما يبدو، كان الغرض من هذا الإجراء، أن تكون الطلبات بكميات محدودة ومعروفة، وللمحتاجين إليها فقط؛ مما يعني أن تكون هناك طلبات مسبقة من السكان لاحتياجاتهم، وهذا يؤكد أن مستلزمات السكان الأخرى غير الأطعمة، كانت تواجه صعوبات في الاستيراد، ولكن تلك الإجراءات لم تكن العقبة الوحيدة أمام التجار، فإجراءات الاستيراد المعقدة التي تتطلب تفاصيل

كاملة، للموافقة عليها من الإدارة البريطانية، تقابلها إجراءات أخرى أكثر تعقيداً في الهند، فأحد أبناء هذين التاجرين، كان موجوداً بالهند ليتلقى الطلبات القادمة من والده، لينهي إجراءاتها هناك، وورد في الرسالة نفسها قول الابن إنه يجد صعوبة في استكمال الإجراءات هناك، بسبب التعقيدات الروتينية (Bin Mukhtar, 1942, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d.).

### تضييق على عمليات الاستيراد

في عام 1942، أصدرت حكومة الهند البريطانية قراراً بإيقاف حركة السفن بين الهند والشارقة، واقتصار حركتها على دبي، وهناك عدة رسائل تتناول هذا الحدث، الذي أثر على تجار الشارقة، منها رسالة من التاجر حسين بن مختار إلى المقيم البريطاني مؤرخة في 9 مارس 1942، يقول فيها إن عملاءه في مدينة بنغالور الهندية شحنوا طلباته من القهوة والفلفل والأقمشة، كما أن عملاءه في بومبي جهزوا البضائع المطلوبة، ولكن لم يسمح للشحنتين التوجه إلى الشارقة، وأن التصدير مسموح لميناء دبي فقط، ويطلب من المقيم التدخل لحل هذا الموضوع (Bin Mukhtar, 1942, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d.) ويبدو أن هذه القضية أضرت كثيراً بتجار الشارقة، الذين طلبوا من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة التدخل، فكتب رسالة إلى الوكيل المحلي يشرح فيها طلبات التجار واستفساراتهم، حول ما قامت به حكومة الهند من منع التصدير لميناء الشارقة، ولم يقتصر ذلك على البواخر البريطانية، وإنما شمل أيضاً السفن الصغيرة (Alqasmi, 1942, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13].d.n.) ورد الوكيل المحلي برسالة ذكر فيها عدم علمه بهذا القرار (Rezoqi, 1942, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d.)، وربما أرادت حكومة الهند من هذا القرار، حصر نقل البضائع بميناء واحد بسبب ظروف الحرب، حتى يسهل معرفة مدى التزام التجار بنقل الحصص المقررة فقط، وضمان عدم شحن أي كميات تزيد عن الحاجة، ويعاد تصديرها إلى أماكن أخرى، وربما يكون الباعث إلى ذلك، أن الكميات القليلة المرسله، لم تكن تستدعي إرسال سفن إلى أكثر من ميناء.

صعوبات الاستيراد لم تقتصر على المواد الغذائية والملابس، وإنما شملت أموراً أخرى يحتاج إليها الناس، منها مثلاً طلبات قطع غيار للمركبات التي انتشرت بشكل محدود في الإمارات في تلك الفترة، وتوضح بعض الرسائل التي يحتفظ بها الأرشيف البريطاني، الصعوبات التي واجهت أصحاب المركبات، منها رسالة من الشيخ سلطان ابن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى الوكيل المحلي في شهر مارس 1942، يطلب فيها منحه الموافقة على استيراد بعض قطع الغيار لمركبته من كراتشي، ولم توضح الرسالة نوع قطع الغيار، أو نوع المركبة المستخدمة، وكانت المركبات الشائعة في تلك الفترة، معظمها إنجليزي الصنع، ويبدو أن قطع غيارها متوافرة في بومبي وكراتشي؛ نظراً إلى الوجود البريطاني هناك، وكان رد الوكيل المحلي إيجابياً؛ حيث وافقت الإدارة البريطانية على منحه إجازة لاستيراد قطع الغيار المطلوبة (Bin Salim, 1942, as cit- ed in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d. (كما ورد في الفارس، 2014).

### إعادة تصدير الأطعمة الفائضة

كانت الأطعمة التي تصل إلى الإمارات وفق برنامج الاحتياجات الشهرية، توزع على السكان بنظام (البطاقات التموينية)، التي تحدّد احتياجات كل عائلة بحسب عدد أفرادها، ومع مرور الأيام، وجد معظم السكان أن هناك فائضاً من الأغذية لديهم خلال الشهر، ونظراً لسوء الأوضاع وانتشار البطالة وانقطاع أي مورد لمعظم العائلات، وجد كثير من هؤلاء أن أفضل طريقة لتحقيق بعض الدخل، هو بيع الفائض من الأغذية لديهم، وحول ذلك، يقول المقيم السياسي البريطاني في تقرير له عام 1941، أن السكان كانوا يقومون ببيع الفائض من التموين لديهم، ووجد التجار طريقاً جديداً للعمل، من خلال إعادة تصدير تلك المواد الغذائية إلى المناطق التي تحتاج إليها، وكانت المناطق الجنوبية من إيران، في أمس الحاجة إلى المواد الغذائية بجميع أنواعها؛ بسبب كثرة عدد السكان هناك، وعدم تمكن الكثير منهم، من الحصول على احتياجاتهم، ووصل الأمر إلى أن انتشرت المجاعة هناك في نهاية عام 1941 (Prior, as cited in Persian Gulf administration reports,)

1986, v.10, p.1)، ويقول حسين محمد الشعالي أحد شهود العيان ممن عاصر تلك الفترة، إنه:

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، اختفت الكثير من المواد الغذائية الأساسية كالأرز والشعير والقمح، بينما كان السكر والشاي يوزعان على أهالي الإمارات بالبطاقات، وكان بعض الناس يجمعون الفائض ويبيعونه للتجار الذين يصدرون كميات كبيرة منه إلى إيران، وكانوا يشترون من تلك البضائع، أو يقومون بتأجير سفن لحملها وبيعها في إيران، وعلى الرغم من أنها كانت مغامرة كبيرة، فإنها كانت السبيل المتاح للمعيشة، ضمن غيرها من المصادر والسبل الضيقة (عبدالرحمن، 1990).

أما عبدالرحمن محمد البكر، وهو شاهد عيان آخر؛ فيقول:

كان التموين المعيشي يأتي عن طريق بريطانيا خلال سنوات الحرب، ويوزع بالبطاقات كل أسبوع بوساطة الحكومة، وهو أقمشة وأرز وسكر، وكان يطلق على التموين اسم (زغنبوط)، وهو مكون من أربعة أصناف مخلوطة بعضها مع بعض، وهي دخن وشعير وسكر وأرز، إلا أنها لم تكن تسد الرمق (عبدالرحمن، 1990).

كانت الحكومة البريطانية توزع المواد الغذائية بكميات محدودة، عبر قنوات الحكومات المحلية، وبالتعاون مع وجهاء البلد المعروفين، وعندما علمت السلطة البريطانية بما يقوم به التجار من إعادة تصدير للمواد الغذائية الفائضة، اتخذت سلسلة من الإجراءات لضبط الحركة التجارية في ضوء مجريات الحرب، وسدّ الطريق على التجار، من خلال وقف استيراد أي مواد غذائية فائضة عن الحاجة، ويتم إعادة تصديرها لدول الجوار، إضافة إلى حصر أماكن الاستيراد وطرقه، حتى يمكن التحكم بها، ويمكننا أن نستشف ذلك مما ورد في رسالة من الوكيل السياسي في البحرين، إلى الوكيل المحلي في إمارات الساحل مؤرخة في 4 سبتمبر 1941، يطلب فيها أن يشتمل التقرير الشهري الذي يرسله الوكيل المحلي (مقره بالشارقة)،

فيما يخص احتياجات إمارات الساحل من المواد الغذائية، على قوائم مفصلة، للسلع التي يعاد تصديرها إلى المملكة العربية السعودية، إن وجدت (William, 1941, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d.)؛ حيث كانت السعودية من ضمن الدول التي يعاد تصدير الأطعمة إليها، ولكن الوكيل المحلي رد برسالة مؤرخة في 7 سبتمبر 1941، بأن التجار لم يعودوا يطلبون بضائع، بغرض إعادة تصديرها إلى السعودية؛ لذلك لا يمكنه أن يحدد حجم هذه البضائع، وأكمل قائلاً في رسالته: "إن التجار السعوديين درجوا على شراء احتياجاتهم من السوق المحلية بأنفسهم وإرسالها إلى بلدهم" (Rezoqi, 1941, as cited in Unpublished Documents [R/5/4/13], n.d.)، ولا يعرف إن كان الوكيل المحلي من خلال رده هذا، يحاول إبعاد التهمة عن التجار المحليين، حتى لا يقوم المسؤولون البريطانيون بالمنطقة، بتقليل الكميات المخصصة للإمارات، أو أن التجار السعوديين وغيرهم ممن يصدرون الأطعمة لبلدهم، وجدوا أن أفضل طريقة لتجنب أي إجراءات بريطانية ضدهم، هي أن يقوموا هم بأنفسهم بالشراء من التجار المواطنين، ثم يعيدوا تصديرها بطريقتهم؛ إذ إن السلطة البريطانية اتخذت إجراءات صارمة حيال هذا الموضوع، وتقول المؤرخة البريطانية فراوكة هيرد-باي (2007) "إن البريطانيين كانوا يقومون بإحراق أو حجز الشحنات المهربة التي يتم ضبطها، وعندما كانت بعض السلع الأخرى غير المقتنّة بحصص، تتوافر مؤقتاً في الهند أو في إيران، كانت تنشأ لها سوق سوداء في موانئ إمارات الساحل".

ولذلك قام المسؤولون البريطانيون بمحاولة خفض عمليات إعادة تصدير الأطعمة، من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة. هناك رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين مؤرخة بتاريخ 17 سبتمبر 1941، موجهة إلى مستشار حكومة البحرين يوضح فيها أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تأتي الاحتياجات الغذائية وغيرها لمنطقة الخليج، من الهند وبورما وسيلان، والهدف من ذلك، هو أن مسؤولي الترحيل في وزارة الحرب تلقوا توجيهات بأن يتم فقط، شحن البضائع الواردة في برنامج الاحتياجات الشهرية، التي تصنف على أنها واردات

ضرورية؛ ولذلك فإن هذه السلع الضرورية هي التي ينبغي أن تدرج في برنامج الاحتياجات الشهرية (William, 1941, as cited in Unpublished Documents) (كما ورد في الفارس، 2014). [R/5/4/13], n.d.

### المزيد من الإجراءات لمنع إعادة التصدير

قامت السلطة البريطانية بإجراءات أكثر شدة لاحتواء عمليات إعادة تصدير المواد الغذائية من إمارات الساحل لإيران وبعض دول الخليج، وكلفت الوكيل المحلي بمتابعة الأمر، فبدأ بإرسال قوائم بالسلع التي تحتاج إليها الإمارات فعلياً، وفي الوقت نفسه كتابة تقارير عن السلع التي يعاد تصديرها، هناك رسالة من عبدالرزاق رزوقي الوكيل المحلي في إمارات الساحل إلى الوكيل السياسي في البحرين مؤرخة في الأول من مايو 1942 عنوانها "السلع المطلوبة للاستهلاك المحلي في إمارات الساحل، والسلع المراد إعادة تصديرها إلى السعودية"، يقول فيها:

إن هناك 6 سلع تصدر منها كميات قليلة للغاية إلى السعودية كل شهر، بما لا يتجاوز الطن الواحد، والكميات التي تسلمنا أرقامها للاستهلاك المحلي في الإمارات المختلفة، تتضمن الكميات التي يعاد تصديرها إلى إيران، وقد استندت البيانات إلى عدد سكان كل إمارة، وإلى أرقام الواردات من الهند ودبي إلى الإمارات الأخرى.

ويضيف قائلاً إنه:

كتب إلى حاكم أبوظبي ليمدّه باحتياجاتهم، وأفاد بأن احتياجات أبوظبي الشهرية من المواد الغذائية من الهند تساوي 1000 طن، ولا تشمل هذه المواد، السلع التي يراد إعادة تصديرها خارج أبوظبي، أما دبي؛ فالاستهلاك الحقيقي لها هو 1200 طن، والكميات التي يراد إعادة تصديرها إلى قطر نحو 200 طن، أما المواد المطلوب إعادة تصديرها إلى بقية إمارات الساحل؛ فهي 300 طن، ومن الضروري تحديد كمية محددة لكل إمارة على حدة، على أساس أن الأرقام التي ورد ذكرها، تمثل الحد الأدنى المطلوب، ولا بد من

لفت نظر الحكام إلى ضرورة مراقبة حركة إعادة التصدير، حتى لا تتأثر مخزوناتهم (Rezoqi, 1942, as cited in Unpublished Documents). ([R/5/4/13], n.d).

قام الوكيل المحلي في إمارات الساحل بتوجيه تحذير إلى جميع حكام إمارات الساحل، من مغبة السماح بإعادة التصدير من إماراتهم، يتضح ذلك من رسالته التي أرسلها للوكيل السياسي في البحرين منفذاً توجيهاته له، وجاء في نص الرسالة المؤرخة بتاريخ 21 مايو 1942:

تنفيذاً لتوجيهاتكم، فقد قمت بتحذير حكام الشارقة وبقية إمارات الساحل من المصاعب التي يمكن أن يواجهها مواطنوهم، إذا لم يحافظوا على مخزونهم من السلع الاستهلاكية، وقد قام حاكم دبي بمنع تصدير الأرز إلى جميع الموانئ، باستثناء قطر وبقية إمارات الساحل اعتباراً من الأول من أبريل 1942، كما عقد اجتماعاً مع التجار الإيرانيين الذين أفادوه بوجود كميات كبيرة من السكر في مخازنهم، وأن هناك كميات كبيرة في طريقها إلى دبي، واشتكى التجار من أن منع تصدير السكر إلى إيران، سيؤدي إلى إفلاس عدد منهم؛ لأن الكميات التي بحوزتهم، استوردت أصلاً لإعادة تصديرها إلى إيران، ولتأكيد سياسته في منع التصدير، فرض الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي، ضريبة قدرها 10 روبيات على كل جوال سكر، و5 روبيات على كل صندوق شاي.

ويختم الوكيل المحلي رسالته قائلاً: "هذه الضريبة لا تؤثر في نسبة أرباح التجار؛ لأن الأسعار في إيران مجزية جداً، وقد خاطبت بقية الحكام لاتباع سياسة مماثلة، وقد استجاب حاكم الشارقة وعجمان لهذا الطلب، إضافة إلى حاكم دبي، وأصدروا إعلانات بذلك" (Rezoqi, 1942, as cited in Unpublished Documents). ([R/5/4/13], n.d).

## حكومة الهند البريطانية توقف تصدير الأرز للخليج عام 1943

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، أوقفت حكومة الهند البريطانية تصدير الحبوب إلى الخليج، وأهمها الأرز الذي يعتبر الوجبة الرئيسية في الخليج، ويقول بريور Prior المقيم السياسي البريطاني في تقرير له عام 1943:

إن عام 1943 كان واحداً من أكثر الأعوام كآبة في تاريخ الإدارة البريطانية في منطقة الخليج؛ ففي مطلع يناير تسببت حكومة الهند البريطانية بإحداث موجة من الشعور بالذعر والخوف، عندما قرّرت وقف تصدير الحبوب؛ ما فرض على إمارات الخليج أن تغيّر أسلوبها في التجارة الذي ألفته لقرون طويلة، خصوصاً تجارة المواد الغذائية، ليبحثوا عن مصادر أخرى للتموين، وقد تسبب في هذه الحالة المزرية، مركز الشرق الأوسط للإمداد؛ حيث كانت الحبوب الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون، يعاد شحنها من البصرة، وشملت الشعير الذي كان يباع بأسعار بخسة، وبما أن الأسعار التي كانت تستورد بها هذه الحبوب، تفوق كثيراً أسعار القمح الأسترالي، فقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى تخصيص دعم لهذه الحبوب، لتضييق فجوة الأسعار في مدن الخليج، التي أجبر مواطنوها على تغيير غذائهم الرئيسي، وهو الأرز، إلى غذاء آخر لم يعتادوا عليه، وكانوا يجدون صعوبة في إعداده، وقد انعكس هذا الوضع حتى على الموظفين العاملين في منطقة الخليج، الذين كان معظمهم لا يعرفون العادات المحلية (Prior, 1943 as cited).  
(in The Persian Gulf administration reports, 1986, v. 10, p. 1)

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكتف بتطبيق إجراءات التقشف في تزويد منطقة الخليج بالموّن في أثناء سنوات الحرب، وإنما حرمتها من غذائها الرئيسي، على الرغم من أن حصص منطقة الخليج التي ليس لها علاقة بالحرب، هي أصلاً قليلة؛ نظراً لقلّة عدد السكان، ويمكننا تخيل مدى صعوبة الوضع، عندما أصبح الغذاء الرئيسي للسكان غير متوافر، خاصة أن البحارة الذين يخرجون للغوص،

يعتمدون اعتماداً كلياً على وجبة الأرز اليومية التي يسهل إعدادها، ولذلك كان موسم الغوص عام 1943، موسماً مختلفاً عن سابقه. يقول تشارلز بلجريف Belgrave مستشار حكومة البحرين في تقرير كتبه في 11 فبراير 1943:

إنه في الاجتماع السنوي لملاك القوارب الذي رأسه يوم الثلاثاء 9 فبراير 1943، كان هناك نقاش حول الموسم الماضي، ومستقبل صناعة الغوص، وأنه حذرهم بأن الأرز لن يكون متوافراً للأسطول هذا الموسم، وقد التمس المجتمعون من الحكومة اتخاذ خطوات لتمويلهم بالبلح عند بداية الموسم المقبل (Belgrave, 1943 as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.517).

الذي يبدأ عادة في شهر مايو أو يونيو من كل عام، وكتب المسؤولون البريطانيون رسائل إلى حكومتهم بأن استمرار حظر الحبوب، وخصوصاً الأرز، على الخليج، سيؤثر على الوضع، وتزداد الأمور سوءاً، مثلما ورد في تقرير للوكيل السياسي في البحرين مؤرخ في مايو 1944، يقول: "إن من المحتمل أن يكون الغوص على اللؤلؤ هذا العام في البحرين والشارقة ودبي، أقل من مستوى الأعوام السابقة بشكل كبير، ويعزى ذلك إلى غياب الأرز، وصعوبة طبخ القمح، وصنع الخبز، على قوارب الصيد الصغيرة المكتظة بالعاملين" (Hickinbotham, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.524). (كما ورد في الفارس، 2014). ولم تقم حكومة الهند بمنع التصدير فقط، وإنما منعت الاستيراد أيضاً من دول الخليج؛ حيث منعت استيراد البلح، ويقول المقيم البريطاني في رسالة موجهة إلى وزير الدولة البريطاني لعلاقات الكمنولث بتاريخ 14 أكتوبر 1947 "إنه تم إبلاغنا بأن حكومة الهند منعت استيراد البلح، و90% من محصول منطقة الباطنة العمانية هو البلح المجفف، الذي يستعمل معظمه في الأعراس والاحتفالات في الهند"، ويضيف التقرير "أن مسقط تعتمد بشكل كلي على تصدير البلح المجفف، لتمويل استيراد البضائع التجارية من الهند، وإغلاق سوق البلح، سيدمر الباطنة" (Hay, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.583)، في إشارة

إلى منطقة الباطنة العمانية الزراعية، التي تمد المدن العمانية، وبعض مدن إمارات الساحل، باحتياجاتها من الفواكه والخضار.

ولكن إيقاف الهند لتصدير الأرز وغيره من الحبوب، لم يمنع التجار من محاولة إيجاد دول أخرى منتجة للأرز، على الرغم من أن الخليجيين تعودوا على الأرز البسمتي الهندي، وكانت أهم الدول التي اتجهت إليها الأنظار، إيران ومصر والإكوادور (Hay, as cited in Political Diaries of the Persian Gulf, 1990, v. 18, p. 157). ويقول روبرت هاي المقيم السياسي البريطاني في تقرير له إنه لا يزال هناك نقص في كميات الأرز في كل دول الخليج، ولا تزال أسعاره مرتفعة، ووصلت كميات قليلة منه من الإكوادور ومصر إلى البحرين، وطلبت الحكومة البريطانية كفالة اعتماد لاستيراد 2000 طن من الإكوادور للكويت، وكان الأرز يأتي من إيران بعد منعه من الهند، ولكن تصديره توقف (Hay, as cited in Political Diaries of the Persian Gulf, 1990, v. 18, p. 157).

### الهند تمنع دخول لؤلؤ الخليج

بعد انتشار اللؤلؤ المستزرع، بدأت قيمة اللؤلؤ الطبيعي تقل تدريجياً، ولم يعد ذلك الشيء المبهر الذي يتكالب عليه الناس، كما أن تجارته بدأت تتأثر، وخصوصاً مع الهند، الدولة المستوردة الأولى للؤلؤ، ويقول تشارلز بلجراف Belgrave في تقرير له عام 1943: "إن الطلب على اللؤلؤ في الهند، لم يعد بمستوى الطلب نفسه على الأحجار الكريمة الأخرى" (Belgrave, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.521)، ولكن الهند التي استقلت عام 1947، بعد أن كانت إحدى المستعمرات البريطانية، رأت بعد الاستقلال أن تتبع منهجاً اقتصادياً يختلف عما كانت عليه من قبل، ويقول هاريسون Harrison في تقرير أعدته لتقييم السياسة الهندية بعد الاستقلال:

إن الهند بدأت تتخذ سياسة اقتصادية تحاول من خلالها إنشاء اقتصاد حر ومستقل وممنهج، ورأت أنه من الضروري مراجعة سياسة ضبط

تجارة الاستيراد؛ لأجل الاستفادة من عائدات التجارة الخارجية، وحظر استيراد بعض البضائع غير الضرورية، وهذه السياسة أصبحت سارية اعتباراً من الأول من يوليو 1947؛ ومن ثم توقفت تراخيص الاستيراد لبعض البضائع، بما فيها اللؤلؤ غير المصنّع، خصوصاً أن اللؤلؤ لم يعد من الكماليات الضرورية التي يهتم بها الهنود (Harrison, as cited in (Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.579).

ولا شك أن هذا الحظر، شكل ضربة قاصمة جديدة، بعد منع تصدير الأرز من الهند للخليج، ويقول دونالدسون Donaldson من مكتب علاقات الكمنولث في تقرير بتاريخ 26 نوفمبر 1947:

إن اللؤلؤ أصبح على رأس قائمة البضائع التي لم تسمح حكومة الهند باستيرادها، وإحصائيات التجارة تذكر أن أكبر الكميات من لؤلؤ الخليج يذهب إلى الهند، ومعظمها يسوّق هناك، ولا شك في أن الحظر الذي فرضته الحكومة الهندية قد أثر على اقتصاد الخليج الذي كان يعاني بشدة، وتقدر قيمة اللؤلؤ الذي ظل موجوداً بأسواق الهند قبل الحرب العالمية الثانية، ما بين 6 و7 لاک، وارتفع هذا الرقم كثيراً خلال سنوات الحرب، خصوصاً في عامي 1943 و1944 (Donaldson, 1947 as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.591).

ويبدو أن بعض حكام الخليج رفعوا شكاوى لحكومة الهند بخصوص هذا الحظر، ومنهم حاكم البحرين؛ حيث يقول دونالدسون Donaldson: "إننا مجبرون أن نلفت انتباه حكومة الهند لشكاوى حاكم البحرين، كما أن علينا أن ننظر في إمكانية وجود أي حل لهذه المسألة؛ لأنها تؤثر في الخليج"، ووضع دونالدسون عدة حلول بحسب رأيه، قائلاً:

إن أحد الاحتمالات التي وضعناها في الاعتبار، تحويل هذه التجارة إلى إنجلترا؛ حيث يسمح مجلس التجارة حالياً باستيراد لؤلؤ تحت نظام يسمح بإعادة تصدير 80% منه، ولكن من خلال الاستطلاعات التي قمنا

بها، تبيّن أن تجار الجواهرات غير مهتمين، وقد طلب مجلس التجارة من رجاله في كندا والولايات المتحدة والبرتغال وأرجواي والعراق وسوريا وإيران، أن يبلغوه حول إمكانية تسويق لؤلؤ الخليج في هذه البلدان، ولكن الردود لم تصل بعد. إنهم مازالوا يشعرون أنه يجب اتخاذ بعض الخطوات لإيجاد حلّ للمشكلة من خلال المجال الهندي، ولكن لا يستطيعون الضغط على الهند للسماح باستيراد اللؤلؤ؛ لأنها لم تكن تستورد اللؤلؤ من الخليج فقط، ولكن من المؤمل أن يضعوا في اعتبارهم بعض أنظمة مجلس التجارة؛ أي السماح باستيراد اللؤلؤ حتى ولو كان بكميات بسيطة ولبعض الوقت، على أن يكون ذلك رهناً بإعادة تصدير نسبة كبيرة منه، ومحاولة بناء علاقة لتجارة إعادة التصدير مع دول العملات الصعبة (Donaldson, 1947, as cited in Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3)

### شكاوى من تجار اللؤلؤ في إمارات الساحل

قام مجموعة من تجار اللؤلؤ في إمارات الساحل وبعض إمارات الخليج، بتقديم شكاوى إلى الحكام، للتوسط من أجل إعادة فتح سوق الهند التي أغلقت في وجوههم، وهناك رسالة كتبها مجموعة من تجار اللؤلؤ في دبي للشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي في أغسطس 1947، جاء فيها :

إن الأخبار التي وصلت من الهند، تفيد بأن حكومتها منعت دخول اللؤلؤ فعلياً، منذ الأول من يوليو 1947، وقد أقلقنا هذه الأخبار أفكارنا؛ إذ لا يخفى على سموكم أن مركز تجارة اللؤلؤ منذ مئات السنين هو الهند، وأنه بسبب هذا المنع تقع كارثة عظمى علينا، وعلى كل من يتعاطى هذا العمل، ومنذ وصول هذه الأخبار إلى طرفنا، توقف البيع والشراء، وقد يتوقف العمل توقفاً تاماً، فلا يعلم إلا الله مصيرنا، ومصير العمل الرئيسي في هذه البلاد، لذلك قدمنا لسموكم الأمر، راجين بذل المساعي لرفع الضرر عنا، وعن هذه التجارة التاريخية التي يعتمد عليها، ويعيش من ورائها غالبية أهالي هذا الساحل.

وقام بالتوقيع على هذه الرسالة مجموعة من التجار، وهم محمد شريف سلطان العلماء، محمد عبدالله عباس، محمد صالح عوضاً عن عبدالقادر محمد عباس، عبدالله مراد عوضاً عن مصطفى عبداللطيف، عبدالرحمن فاروق، خالد بن إبراهيم، سيف أحمد بن كلبان، إبراهيم بن فردان، علي بن فردان، إسماعيل عبدالله البقالي، محمد علي بن رحيمة، عبدالله علي النومان، حسن خليفة السويدي، محمد إبراهيم البكر، عيسى أحمد بن حارب، حمد عبدالله عمران، الحاج يوسف خوري، أحمد عبدالله السويدي، رحمة بن عبدالله، علي عبدالله العويس، عبدالله سلطان العويس، سلطان محمد العويس، سعد إبراهيم بن ربيعة، دامال إيسرداس (Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.567).

وإيسرداس الموجود ضمن الموقعين، هو أحد تجار اللؤلؤ الهنود، الذين يتاجرون باللؤلؤ في دبي والخليج. كما أن هناك رسالة مشابهة رفعها مجموعة من تجار البحرين للشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، وموقعة من مجموعة من تجار البحرين (Records of the Persian Gulf pearl fisheries, 1995, v.3, p.558).

وهذه الرسائل تبين حجم الكارثة التي أصابت تجار منطقة الخليج في تلك الفترة؛ حيث أخذت الأمور تزداد تدهوراً، وقد أدى تدمير تجار الخليج من قرار حكومة الهند بوقف استيراد اللؤلؤ، إلى صدور إعلان جديد من أرومخا موداليار (T. Arumukha Mudaliar) نائب رئيس مراقبي الاستيراد والتصدير الهندي، يسمح باستيراد محدود وفق شروط معينة، وجاء في الإعلان أنه:

تقرر السماح باستيراد محدود للألماس غير المقطوع، وبعض الأحجار الكريمة الأخرى، واللؤلؤ غير المصقول، وأحجار اصطناعية غير ملساء بغرض تقطيعها وتلميعها وصقلها في الهند؛ ومن ثم إعادة تصديرها إلى الخارج، وأنه سيتم إصدار تراخيص للفترة من يوليو إلى سبتمبر 1947، بما يعادل قيمة إعادة التصدير لهذه المواد، وذلك خلال الفترة من يناير إلى يونيو 1947، وهذه التراخيص ستكون محصورة في الأطراف التي

قامت بتصدير المواد المصقولة والمقطوعة خلال تلك الفترة، وعلى الراغبين في الاستيراد، التقدم بطلباتهم إلى كبير مراقبي الاستيراد، ويجب أن تكون الطلبات مدعومة بالوثائق الثبوتية لإعادة التصدير الفعلي، ويجب أن تتضمن تعهداً ممن يتقدم بالطلب، بأن المادة بعد استيرادها، ستقطع وتصلق وتلمع، ويعاد تصديرها من قبل مقدم الطلب، ولن تباع في الهند (Mudaliar, as cited in Records of the Persian Gulf Pearl Fisher-ies, 1995, v.3, p.595)

وهذه الحلول الجزئية والمحددة بتواريخ معينة، تبين أن الحكومة الهندية تحاول إرضاء تجار اللؤلؤ بإجراء مؤقت.

### إرهاصات الأزمة: هجرة أبناء إمارات الساحل

خلال الفترة نفسها التي حدثت فيها الأزمة وتبعاتها، كانت شركات النفط العالمية تجري مسوحاً جيولوجية في معظم دول الخليج للبحث عن النفط، واستبشر الناس خيراً باكتشاف النفط في البحرين عام 1932، والكويت والسعودية عام 1938، وقطر عام 1940، واستطاعت البحرين البدء بتصدير نفطها عام 1934، كأول دولة خليجية يكتشف ويصدر منها النفط، تلتها السعودية عام 1939، ولكن بعد شهور قليلة من تحميل أول ناقلة نفط من رأس تنورة بالسعودية بحضور الملك عبدالعزيز آل سعود في الأول من مايو 1939، بدأت الحرب العالمية الثانية، فتضاءلت الآمال بالخلاص أمام أعين حكام منطقة الخليج وشعوبها؛ فاكتشاف النفط وبدء تصديره كان -بلا شك- سيغير الوضع المتأزم، ولكن ظروف الحرب أدت إلى توقف عمليات الإنتاج في معظم مدن الخليج التي اكتشف فيها النفط، وتوقف التصدير، وتوقفت معه كل العمليات النفطية، وسحبت شركات النفط موظفيها، وأغلقت بعض آبار النفط الجديدة (فيلد، 1986).

وعلى الرغم من توقف شركات النفط عن العمل في أثناء الحرب، فإن الأوضاع المعيشية الصعبة، كانت حافزاً لهجرة البعض من السكان، ويمكن قياس مدى تأثر

مدن الإمارات، وخلوها من السكان في أثناء سنوات الحرب، من إحصائية أجريت عام 1943، وكانت تلك أول محاولة لتقدير عدد السكان، قد تمت من خلال بطاقات التموين التي كانت توزع على السكان؛ حيث يمكن من خلال تلك البطاقات، معرفة عدد أفراد كل أسرة، وكان عدد السكان في ثلاث إمارات على النحو الآتي: الشارقة 15 ألف نسمة، رأس الخيمة 5 آلاف نسمة، عجمان 4 آلاف نسمة (Hickinbotham, as cited in Persian Gulf administration reports, 1986, v.10, p.2). وبعد انتهاء الحرب، ازدادت معدلات الهجرة، ويقول عبدالرحمن أحمد كاجور، وهو أحد شهود العيان ممن عاصروا تلك الفترة: إنه بعد الحرب العالمية، سمعوا عن فرص العمل التي توافرت في بعض بلدان الخليج، التي دخلت مرحلة إنتاج النفط، وخصوصاً البحرين والكويت والسعودية، فخرجت أفواج من الشباب والرجال إلى تلك الدول، وكان هو من ضمن من ذهبوا إلى السعودية، ليبقى عاملاً بها طوال 23 سنة متواصلة، مع عدد كبير من العمال العمانيين وأبناء إمارات الساحل، وذكر أنه التحق بالعمل في ميناء الدمام، وكانت الأجرة اليومية قرابة 5 ريالات، بواقع 150 ريالاً في الشهر، ثم انتقل إلى العمل في شركة أرامكو ضمن مجموعة مكونة من 25 عاملاً من أهالي عجمان. (عبدالرحمن، 1990). وكانت معظم الهجرات من مدن الإمارات الساحلية، ولكن من بقي من السكان، تكيف مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ونظراً لكون مجتمع الإمارات يتميز بوجود تنوع سكاني ممتد من جبال رأس الخيمة حتى صحراء الربع الخالي، إضافة إلى سكان القرى الزراعية في رأس الخيمة والفجيرة والعين، فإن سكان الصحراء والمناطق الزراعية -على سبيل المثال- لم يكونوا يعتمدون كثيراً على المواد الغذائية المستوردة؛ لأنهم كانوا ينتجون ما يكفيهم من الغذاء التقليدي، وخلال سنوات الحرب، استطاع هؤلاء التكيف مع الارتفاع الهائل لأسعار الأرز والسكر وغيرها من المواد التي منعت في وقت من الأوقات، ولكن هذا لم يمنع من هجرة الكثير من البدو أسوة بغيرهم؛ حيث هاجر كثير منهم إلى السعودية وقطر (هيرد-باي، 2007).

وفي تقرير كتبه إيفانز Evans، أحد المسؤولين البريطانيين، عن إمارة الشارقة عام 1949، قال فيه:

إن عدد سكانها يراوح ما بين 2000 و3000 نسمة؛ حيث هاجر معظم أهلها إلى دول الخليج للبحث عن فرص عمل، وكان دخل الإمارة قليلاً ومقتصراً على الدفعات السنوية التي تدفعها شركة النفط المنقبة، والدفعات المالية التي تقدمها الحكومة البريطانية، نظير الخدمات الجوية في مطار الشارقة، ومبيعات الأوكسيد الأحمر والجمارك، وقد استجد دخل جديد نتيجة الهجرة، وهو إصدار الجوازات، حيث أصبح جواز السفر وثيقة مهمة، تجعل الباحثين عنه مستعدين لدفع أي قيمة مقابل إصداره، قد صدر ما يقارب 3 آلاف وثيقة سفر في الإمارات عام 1949، وشكل رعايا الشارقة الأغلبية بين المهاجرين إلى دول النفط (Evans, as cited in Tu-son et al., 1990, v.9, p.648).

ويقول تريپ Tripp المعتمد البريطاني في دبي في تقرير له عام 1955:

إن معدلات الهجرة ازدادت في الخمسينيات؛ فمن جملة عدد سكان الإمارات البالغ ما بين 60 و80 ألف نسمة، اضطر نحو 17 ألف شخص للرحيل، والبحث عن فرص عمل في حقول النفط في الدول الخليجية، وساعدت شركات النفط العاملة في كل من الكويت والسعودية وقطر والباحثين على توفير فرص عمل، شجعت سكان الإمارات والعمانيين على الهجرة (Tripp, 1955, as cited in Tuson et al., 1990, v.9, pp.107-113)

كما ازدادت وثائق السفر التي كان يصدرها المعتمد البريطاني للإماراتيين والعمانيين؛ حيث وصلت إلى ما يقارب 20 ألفاً سنوياً (Tripp, 1955).

استفاد المهاجرون من الانفتاح على الشعوب الأخرى في الخليج، وبدأت الإمارات تشهد في عقد الخمسينيات نمطاً جديداً من الحياة، حيث تحول السكان الذين كانوا يعيشون حياة الانغلاق داخل مجتمعهم، والعمل في مهنة شبه وحيدة، إلى الاندماج في حياة مختلفة من خلال العمل الجديد في شركات النفط الأجنبية، والدوائر والمؤسسات الحكومية والخليجية، والحصول على رواتب شهرية؛ ما ساعد

على تغيير نمط الحياة المعيشية لهم ولأقربائهم في الإمارات، ويقول المقيم البريطاني في تقرير له عام 1953:

إن توفر السيولة مع المهاجرين أدى إلى تحسن مستوى المعيشة، وعندما يأتي المهاجرون إلى موطنهم الإمارات يجلبون معهم مختلف أنواع السلع والمواد الاستهلاكية والملابس وأجهزة المذياع والساعات، وأصبحت فترات عودة المهاجرين من إجازاتهم السنوية تمثل فترة رواج وانتعاش في كل الإمارات (Burrows, 1953, as cited in The Persian Gulf administration reports, 1986, v. 11, p. 363).

كما أن توافر السيولة المالية لدى المواطنين أدى إلى قيام البعض بتأسيس أعمال لهم في الإمارات؛ حيث بدأ بعضهم بالعودة واستثمار أموالهم في شراء الشاحنات، وتشغيلها في منطقة الباطنة العمانية، والقيام بشحن الفواكه والخضراوات وغيرها للإمارات (Burrows, 1953).

ولكن دبي وأبوظبي اختلفتا قليلاً عن بقية الإمارات في فترتين؛ الأولى خلال سنوات الخمسينيات والثانية خلال الستينيات؛ فعدد سكان دبي انخفض إلى أقل من 20 ألفاً عام 1953 بعد أن كان نحو 38 ألفاً قبل عام 1950 (The Residency, as cited in Tuson et al., 1990, v. 9, pp. 17-19). أي أن نحو نصف السكان تقريباً هاجروا إلى دول الخليج، ولكن دبي التي كانت تتمتع بمركز اقتصادي جيد في ذلك الوقت، بسبب التجارة الخارجية، بدأت تتقدم بخطوات متسارعة في النمو. وسبقت الإمارات الأخرى في تأسيس بنيتها التحتية، فخلال عامي 1956 و1957 أنشئت دائرة الجمارك، وأسست قوة للشرطة للمرة الأولى في الإمارات، كما أسس المجلس البلدي وبدأت أول محكمة في الإمارات تمارس عملها في تلك الفترة (الفارس، 2000)، وهذه المرافق أدت إلى توافر فرص عمل؛ حيث بدأ كثير من أهل دبي في الرجوع إلى مدينتهم، كما بدأت بعض الجنسيات الأخرى تزد إلى دبي للعمل، ولتأسيس أعمال تجارية فيها؛ ما أدى إلى نمو السكان خلال سنوات قليلة، ويقول المعتمد البريطاني

في تقرير له: "إن سكان دبي وصل عام 1959 إلى نحو 40 ألف نسمة" (Craig, 1964, as cited in Tuson et al., 1990, p.252)، أما مدينة أبوظبي؛ فقد قدر عدد السكان بها عام 1962 بنحو 3500 نسمة، وارتفع إلى 5000 نسمة بعد أن صُدّرت الدفعة الأولى من النفط عام 1962، وبدأت تتوافر فرص عمل كثيرة بالمدينة الصغيرة التي أخذت تنمو نمواً سريعاً بسبب النفط، وتعد إليها أعداد كبيرة من العمالة من مختلف الجنسيات، وبصفة خاصة من إيران والهند وباكستان (Boustead, 1963, as cited in Tuson et al., 1990, p.199).

## المراجع

- الشامسي، حميد بن سلطان. (1986، فبراير 11). نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث الديار [مخطوطة غير منشورة] مراجعة فالح حنظل. دار الفكر.
- شليبي، علي. (2006). أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري. دار الشروق.
- الصايغ، فاطمة حسن. (1993). الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح 1823-1949م. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 18(69)، 89-119.
- الصايغ، فاطمة حسن. (1995). الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق (1929 - 1952م). منشورات المجمع الثقافي.
- عبدالرحمن، عبدالله. (1990). الإمارات في ذاكرة أبنائها: الحياة الاقتصادية (ط.2). القراءة للجميع للنشر والتوزيع. الفارس، محمد. (2012). الإمارات والخليج: قراءة في الوثائق البريطانية.
- الفارس، محمد. (2000). الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الفارس، محمد. (2014). صفحات من تاريخ الإمارات والخليج: قراءة في الوثائق البريطانية. دار الأهلية.
- فيلد، مايكل. (1986). التجار ورجال الأعمال في الخليج (دهام موسى العطاونة، ترجمة).
- القاسمي، نورة. (1996). الوجود الهندي في الخليج العربي (1820-1947م). منشورات دائرة الثقافة والإعلام.
- هيرد-باي، فراوكة. (2007). من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة (ترجمة الناشر). موتيفيت للنشر.
- Bowen, R. L. (1951). The pearl fisheries of the Persian Gulf. *Middle East Journal*, 5(2), 161-80.
- Lorimer, J.G. (1915). *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. Superintendent Government Printing, Calcutta, India.

*Persian Gulf administration reports 1873–1957* (1986). 11 vols. Archive Editions.

*Political diaries of the Persian Gulf (1904-1958)*. (1990). 20 volumes. Archive Edition.

*Records of the Persian Gulf pearl fisheries (1857-1962)*. (1995). 4 volumes, Archive Edition.

Tuson, P., Burdett, A., & Quick, E. (Eds.). (1990). *Records of the Emirates 1820–1960*. 12 Volume Hardback Set. Archive Editions Ltd.

Unpublished Documents [R/5/4/13]. (n.d.).

د. محمد فارس الفارس، باحث متخصص بتاريخ الإمارات والخليج، حاصل على دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تونس عام 1999، وهو عضو اتحاد المؤرخين العرب، والمجلة التاريخية المصرية، صدر له حتى الآن 11 كتاباً، نشر مقالات تاريخية في عدة مجلات محكمة، له اهتمامات بحثية بتاريخ الحضارات القديمة.

الإيميل: Dr.m.alfaris@gmail.com

### للاستشهاد:

الفارس، محمد فارس. (2023). الأزمة الاقتصادية في الخليج وتبعاتها على مجتمع إمارات الساحل 1924-1962. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*, 49(190)، 299-338.  
<https://www.doi.org/10.34120/0382-049-190-009>

### To cite:

Alfaris, M. F. (2023). The economic crisis in the Gulf Region and its consequences for the society of the Trucial States 1924-1962. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 49(190), 299- 338.  
<https://www.doi.org/10.34120/0382-049-190-009>